

نحو خلق بيئة قانونية للحكومة الإلكترونية في ليبيا تدعم تطبيق الاقتصاد الرقمي

أ- فرج حسن محمد الأطرش

كلية القانون جامعة الجفرة - ليبيا

FarajHassanAlAtrash1212@gmail.com

ملخص :

الاقتصاد الرقمي يفرض واقعاً جديداً يخلق فرصاً كثيرة لمراجعة القوانين وتطويرها، لن تكون الحكومة الإلكترونية ذات جدوى دون وجود بيئة قانونية تدعم عملها، حتى تصبح المستندات الإلكترونية مستندات قانونية في المعاملات ويمكن استخدامها وقبولها لدى القضاء . وتهدف هذه الدراسة للتطرق إلى واقع تطبيق الاقتصاد الرقمي في ليبيا وما يحتاج من بيئة قانونية تدعم تطبيقه من خلال الحكومة الإلكترونية.

عندما المجتمع يعزم على التغيير والتطوير ويقوم بالأبحاث والابتكارات والاختراعات، وتعاطي مع سرعة التغيير أمر يحتمه الزمن من خلال الربط بين الوزارات والأجهزة الحكومية مع إعلان بدء العمل بالمنظومة الإلكترونية. وهذا سيدفع الجميع للتعامل مع اقتصاد المعرفة، وإلى رفع مهاراتهم ومعارفهم الرقمية، مع الاستفادة من بعض تجارب الدول التي سبقت ليبيا في هذا البرنامج للوقوف على المعوقات والصعوبات، والاستفادة من التشريعات التي نظمتها.

ويحاول الباحث الإجابة عن إشكالية رئيسية؛ هل يتطلب من ليبيا وضع التشريعات التي تجعل من المعاملات الرقمية لها قوة الحجية، فحفظ الحقوق والأطمأنينة أن ما يتم في الاقتصاد الرقمي يعيش تحت مظلة القانون.

-مدى يحتاج الاقتصاد الرقمي لمواكبة التشريعات للتطور الرقمي. حتى نرى تعامل فاعل بين البيئة الرقمية والبيئة التشريعية تساهم في التغيير والتطوير وعدم الوقوف عثرة في طريق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد، الرقمي، البيئة، التشريعات، الحكومة، الإلكترونية.

المقدمة:

تلعب التكنولوجيا دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكافة دول العالم المعاصر، وتمتلك تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات عناصر قوة بإستطاعتها فرض تغيير في أنماط العمل والإدارة في جميع المجالات للدوائر الحكومية، حيث تقوم برفع كفاءة الأداء وكسب الوقت والمال والجهد. كما توفر الطفرة الإلكترونية الحديثة ، من خلال دعم اتخاذ القرارات، وصياغة السياسات بشكل متفهم أكثر

للمواطن واحتياجاته. من هذا المنطلق نشأت فكرة الحكومة الإلكترونية، وأخذت بها كثير من دول العالم ووصلت في تنفيذها مستويات متقدمة.

إن كان المجتمع عازماً على التغيير والتطوير والأبحاث والابتكارات والاختراعات. لن تعود مهارات ومعارف الحاسوب أو المهارات الرقمية مجرد معرفة وممارسة محبذة، بل أصبحت مهارات وممارسات متوقعة ومطلوبة للقيام بالعمل في الإدارات والأجهزة الحكومية. وهذا سيدفع بدوره كل من يتعامل معها من الجمهور والمراجعين وقطاع الأعمال إلى رفع مهاراتهم ومعارفهم الرقمية. وسيطال الأثر التوظيف والموظفين في جميع قطاعات الدولة. فمن لا يجيد الممارسات الرقمية والحاسب فلن يستطيع العمل. بل إن من لا يملك تلك المهارات المعارف سيكون خارج بيئة العمل. تهجر الدولة ومؤسساتها عالم العمل اليدوي والاقتصاد التقليدي. وتصبح في عالم الفضاء الافتراضي. وتعمل من خلال الاقتصاد الرقمي ومن يريد أن يكمل معاملته أو يتعامل مع الحكومة والدولة فلا بد أن يجيد المعرفة الرقمية ومهاراتها وممارساتها.

أن الاقتصاد الرقمي يفرض واقعاً جديداً يخلق فرصاً كثيرة لمراجعة القوانين وتطويرها. لن تكون الحكومة الإلكترونية ذات جدوى دون وجود بيئة قانونية تدعم عملها. أي أن المستندات الإلكترونية تصبح مستندات قانونية في المحاكم ويمكن استخدامها وقبولها. ونكون أمام وجود بيئة قانونية تمكن من اعتماد المخرجات الرقمية كوثائق ومستندات قانونية. يجعل من المحتوى الرقمي محتوى فاعلاً.

تبرز أهمية الدراسة في الإثراء العلمي الذي تضيفه التطور التكنولوجي المعلوماتي وتعتبر الاتصالات أهمية كبرى في وقتنا الحاضر، بات استخدام الحكومة الإلكترونية وبالخاص في الاقتصاد الرقمي أمراً ضرورياً وحتمياً لما له من أثار إيجابية في جميع المجالات.

تكمن أشكالية هذه الدراسة في إيجاد مرجعية قانونية عن مدى حاجة الحكومة الإلكترونية لدعم الاقتصاد الرقمي لمواكبة التشريعات. وهل تعامل فاعل بين البيئة الرقمية والبيئة التشريعية تساهم في التغيير والتطوير وعدم الوقوف عثرة في طريق التنمية المستدامة.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق الاقتصاد الرقمي في ليبيا، وما يحتاج من بيئة قانونية للحكومة الإلكترونية تدعمها.

يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي المقارن في هذه الدراسة للتعرف على أهم متطلبات ومهارات الحكومة الإلكترونية في ليبيا وقواعد تنظيمها، والاستفادة من التجارب بعض الدول التي سبقت ليبيا في هذا المجال.

ستكون هذه الدراسة حسب الخطة التالية:

المطلب الأول: مفاهيم الحكومة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

أولاً: تطور مفهوم الحكومة الإلكترونية وأهدافها.

ثانياً: مفهوم التحول الرقمي.

ثالثاً: تجارب بعض الدول العربية والعالمية في تطبيق الحكومة الإلكترونية.

المطلب الثاني: دور الحكومة الإلكترونية في ليبيا لدعم الاقتصاد الرقمي

أولاً: متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية

ثانياً: التنظيم القانوني للحكومة الإلكترونية في ليبيا.

ثالثاً: نظرة مستقبلية للحكومة الإلكترونية لدعم الاقتصاد الرقمي.

المطلب الأول

مفهوم الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي

يُثير موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية كبرى في وقتنا الحاضر، بسبب التباعد الاجتماعي الذي فرض في زمن أنتشار فيروس كورونا، بات استخدام التكنولوجيا في الاقتصاد الرقمي أمراً ضرورياً وحتمياً لما له من آثار إيجابية في جميع المجالات، وهذا يكون الإ من خلال التحول إلى الحكومة الإلكترونية بدل التقليدية وقد أخذت عدة دول بهذا النظام، ستقتصر دراستنا على تطور مفهوم الحكومة الإلكترونية وأهدافها، ومفهوم التحول الرقمي، وتجارب بعض الدول العربية والعالمية في تطبيق الحكومة الإلكترونية.

أولاً- تطور مفهوم الحكومة الإلكترونية وأهدافها:

بدأ مفهوم الحكومة الإلكترونية في الظهور، على المستوى العالمي، وأخر سنة 1995م، حين بدأت هيئة البريد المركزي في ولاية فلوريدا الأمريكية تطبيقه على إدارتها. لكن الميلاد الرسمي والسياسي لهذا المفهوم كان في مؤتمر نابولي بإيطاليا، في شهر مارس من سنة 2001م (<http://www.omnir.cc.p691>).

وأن مصطلح الحكومة الإلكترونية تعني استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير وتحسين تدبير الشؤون العامة. ويتمثل ذلك في إنجاز الخدمات الحكومية الرسمية، سواء بين الجهات الحكومية أو بين هذه الجهات والمتعاملين معها، بطريقة معلوماتية تعتمد على الإنترنت وتقنياتها، وذلك وفق ضمانات أمنية معينة تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة (بشير علي باز ، دور الحكومة الإلكترونية في صياغة القرار الإداري، 2009، 19).

عرفت الحكومة الإلكترونية مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الانترنت والاتصالات الإلكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات بسهولة ويسر. (غنيم، أحمد، الإدارة الإلكترونية، أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، 2004، ص31).

وكما عرفت الحكومة الإلكترونية بأنها عملية تغيير وتحويل العلاقات من المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات، بهدف تقديم الافضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات (الهوش، أبوبكر محمود،

الحكومة الإلكترونية الواقع والافاق، 2006، ص 27)

وتشير الحكومة الإلكترونية من وجهه نظر الأمم المتحدة إلى استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل شبكات ربط الاتصالات الخارجية، مواقع الانترنت، ونظم الحاسب الالى بواسطة الجهات الحكومية، ومن ثم فان تبني الحكومة الإلكترونية يؤثر على العلاقة الأساسية بين الجهات الحكومية من جانب والمواطنين وأعمالهم من جانب آخر (حسين؛ مريم خالص، الحكومة الإلكترونية، 2013، ص 443).

قد قدم البنك الدولي مفهوماً للحكومة الإلكترونية عام 2005 واعتبرها بأنها عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات الانترنت وشبكة المعلومات العريضة وغيرها، والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيداً من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات (عبدالمحسن؛ زكي ايمان، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل ، 2009، ص 17).

وإن تطوير مفهوم الحكومة الإلكترونية وتحويله إلى واقع فعلي يمكن أن يحقق نتائج كبيرة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويكون أسلوب يستجيب لتطلعات المستفيدين من أفراد ومؤسسات، حيث يقدم خدمات أفضل بدون تعقيدات الإجراءات البيروقراطية والروتينية، وتوفير إمكانية الدخول إلى كافة الخدمات، وتحديد وتلبية احتياجاتهم بسهولة مطلقة، وعلى أساس من النزاهة والمساواة والشفافية. ومن جهة أخرى، هو بمثابة طريقة لتفعيل الجهاز الحكومي وتطوير أدائه وتخفيف الأعباء الإدارية عنه، كما أنه يعد أفضل وسيلة لإعادة الثقة إلى المواطنين في الإدارة. فإنه يمكن وصف الحكومة الإلكترونية بأنها "ثورة في التفكير والتنفيذ، وثورة للقضاء على هدر الوقت والجهد والموارد. ولكن هذا الأسلوب المتطور في العمل يتطلب الكثير مثل، إقامة بنى أنظمة الاتصالات والمعلوماتية، ووضع الإطار التشريعي المناسب والهيكل التنظيمي الملائم لمنظومة الحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى نشر وتعميم الثقافة الرقمية وتعميق الوعي بمفهوم الحكومة الإلكترونية وأهميتها، والفوائد التي يمكن أن تحققها للمواطنين وللمؤسسات وللحكومة. (الشريف؛ طلال بن عبدالله، الحكومة الإلكترونية، 2011، ص 79).

وكما تدعم الحكومة الإلكترونية عمليات الحكومة الكلاسيكية من حيث تقديم الخدمات آلياً لجمهور المستفيدين ومشاركتهم في صنع القرار وصولاً إلى تحقيق شفافية أكثر في عملية الحكم، كما تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية في الإدارات العامة لجهة كلفة إجراء الخدمات مع المحافظة على

مستويات عالية لجودة الخدمات، وبما أن الحكومة الإلكترونية سوف تستهدف مجموعات مختلفة من المستفيدين كان من الممكن أن نقدم الأهداف الإلكتروني-حكومية حسب المجالات سواء المجال الحكومي الشعبي يكون في مجال علاقة الحكومة بمواطنيها، سوف تقع معظم أهداف الحكومة الإلكترونية في خانة رفاهية المواطن ومشاركته في الحكم، ففي الهدف الإستراتيجي الأول تستطيع الحكومة توصيل الخدمة إلى المواطن بدلاً من أن يصل هو إليها وذلك باستخدام تكنولوجيا الإنترنت والاتصالات، بينما تساعد أنظمة الحكومة الإلكترونية في مجال التصويت الإلكتروني والانتخابات الإلكترونية على توسيع دائرة المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية (درويش؛ علي محمد، تطبيقات الحكومة الإلكترونية، 2005، ص 251)-

(ياسين؛ سعد غالب، الإدارة الإلكترونية، 2010 ص 251).

تعتبر الحكومة الإلكترونية نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بجودة الأداء. ومن الأمور المهمة في هذا الصدد أن الرقمنة يمكن أن تجعل الحكومات أكثر إنصافاً وكفاءة في التعامل.

ثانياً - مفهوم التحول الرقمي:

يقصد بالتحول الرقمي هو كيفية استخدام التكنولوجيا داخل المؤسسات والهيئات سواء الحكومية أو القطاع الخاص على حد سواء اذ يساعد على تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات التي تقدمها للعملاء والجمهور المستهدف من تلك الخدمات، فهو يقوم على توظيف التكنولوجيا بالشكل الأمثل مما يخدم سير العمل داخل مؤسسات الدولة في كافة أقسامها لتحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها مما يضمن توفير الوقت والجهد في آن واحد. (إيهاب علي النواب، الحكومات الإلكترونية وحتمية التحول الرقمي، مقالات اقتصادية، شبكة النبا المعلوماتية، 2018/11/6م).

فعلى جانب الإيرادات تنتشر مبادرات الإقرار الإلكتروني والدفع الإلكتروني والجمارك الإلكترونية في سياق الإدارة الضريبية في عدة دول توتي الثمار المرجوة منها. في مجالي الإقرار الإلكتروني والمدفوعات الإلكترونية إلى تقصير المدة التي يستغرقها الامتثال. ومع مزيد من تقدم الإلكترونيات، وانطلاقة علم النكاء الاصطناعي في معالجة المعلومات، خصوصاً منذ بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح التعامل مع المعلومات يتم بصورة أدكى أيضاً. وفتح هذا الأمر الباب أمام تطبيقات عديدة مثل: "أنظمة الروبوت"؛ و"أنظمة التحكم" التي تُبنى داخل الأنظمة المختلفة لضبط عملها، كما هو الحال في أنظمة التحكم داخل الطائرات والسيارات والمصانع؛ و"أنظمة البيانات الكبرى" التي تستخلص معارف مفيدة من بيانات المعلومات المنتشرة عبر الشبكات؛ ناهيك أيضاً عن ظهور "إنترنت الأشياء"

وتطبيقاتها. وهكذا، فإن كل هذه التقنيات تسمى "التقنية الرقمية"، لأنها تستند في بنيتها الأساسية إلى "الإلكترونيات الرقمية" التي تُخزّن، وتعالج، وتنقل المعلومات إلكترونياً باستخدام النظام الرقمي .

توجد بعض الخطوط العريضة واتجاهات عالمية يمكن ان تؤخذ في عين الاعتبار في برامج التحول الرقمي، منها على سبيل المثال لا الحصر استخدام القنوات المتطورة في تقديم الخدمات مثل تطبيقات الجوال وقنوات التواصل الاجتماعي وأيضاً توفير المعلومات والبيانات والمصادر المفتوحة وتوفير بعض البيانات والمعلومات الحكومية وجعلها متاحة للقطاع الخاص للاستثمار فيها، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الاتجاهات التي تركز على المستخدم والجمهور لبناء الثقة ومنها تحسين الكفاءة وجودة الخدمات وتوفير بوابات معلوماتية على شبكة الانترنت. ولا بد كذلك ان يتم الاخذ بعين الاعتبار الامن السيبراني أو الرقمي وبناء الكفاءات المطلوبة لضمان أمن الانظمة وأمن المعلومات والبيانات وهي عادة ما تسير بشكل موازي مع برامج التحول الرقمي بحسب موقع معلوماتية الالكتروني(الساعدي؛ خليل، مشكلات التعاقد عبر شبكة الانترنت، 2011، ص23).

أصبح الاقتصاد المعرفي أو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي أو الإلكتروني، حقيقة مفروضة على الجميع أن يتعامل معها، إذ تسعى حالياً العديد من الدول تطبيق هذا الاقتصاد الجديد عبر التحول رقمياً في مجتمعاتها، ويقصد بالاقتصاد الرقمي التحول إلى استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والاستخدام الأكثر كفاءة للبيانات والمعلومات، في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وإجراء عمليات مالية ومصرفية بطرق أسرع وأكثر سهولة، بما يسمح بتدفق المعلومات والأموال بين دول العالم في ظل إلغاء القيود والحواجز بين الدول في عصر ثورة المعلومات.

(www.ap.iazirah.com.8a1digimag/07122003)

ويعتبر الاقتصاد الرقمي شكل حديث من أنواع الأنشطة الاقتصادية، وخاصة التي تعتمد على البيانات والتقنيات الرقمية، وأهم ما يميز هذا النوع عن غيره اعتماده بشكل كلي على تكنولوجيا المعلومات، ففي حال تم إدخال أي خطوة غير معلوماتية ومتطورة في العملية؛ سوف يتغير المسمى بشكل تام، فلا بد أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حاضرة في كافة مراحل عملية التصنيع؛ والتي تتمثل بالتأسيس، والتثقيف والتدريس، وتطوير وصناعة الأجزاء والإنتاج، وآلية العمل.

ثالثاً- تجارب بعض الدول العربية والعالمية في تطبيق الحكومة الإلكترونية:

سوف نعرض في هذه الفقرة واقع الحكومة الالكترونية بعض الدول ومن بينهن في عالمنا العربي، كما نسلط الضوء على أهم الخطوات العملية لتكريس الوجود العربي في مجتمع المعلومات وإرساء دعائم تركيز الحكومة الالكترونية فيه.

1- تجربة الولايات المتحدة الامريكية في مجال الحكومة الالكترونية: تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من أوائل الدول التي تبنت الحكومة الإلكترونية وخلق المواطن الإلكتروني وحرزت تقدماً في

هذا المجال، لقد وضعت الإدارة الأمريكية عام 1992م، أاستراتيجية لجعل الحكومة اذكى وأقل كلفة وفاعلية واصبحت هذه الخطوة العنصر الاساس في السياسة الاتحادية في القرن العشرين، واعتمدت الاسس القانونية ووضعت البنية التحتية اللازمة لإقامة حكومة إلكترونية ناجحة، وقد تم تطبيق القوانين الخاصة بالحكومة الإلكترونية بشكل فعلي منذ عام 2002م في جميع الوكالات والوزارات والهيئات العامة، وذلك بالتزامن مع وضع سياسة استخدام تكنولوجيا المعلومات، وحيث شرعت الحكومة الأمريكية قانونين ملزمين يفرضان استخدام الحكومة الإلكترونية، هما قانون التخليص من الاعمال الورقية وقانون (كولينجر-كوهين)المتعلق بوضع الخدمات للمواطنين والقطاع الخاص على شبكة الانترنت مع التركيز بشكل كبير على استخلاص النتائج المترتبة على استثماراتها في مجال تقنية المعلومات. (أبومهارة؛ محمد عثمان، مقومات ومعوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية، 2012، ص6)

2- تجربة سنغافورة في مجال الحكومة الإلكترونية: حيث حققت سنغافورة نجاحات كبيرة في تطبيق تكنولوجيا المعلومات، لقد تقدم البوابة الإلكترونية للحكومة الإلكترونية في سنغافورة، التي رأت النور عام 2000م، العديد من الخدمات والمعلومات لمواطنيها، وتعتبر دولة صغيرة لها كثافة سكانية مرتفعة، وحيث كانت تستهدف الفئات الفقيرة ببرنامج الامية المجاني، وقد نجحت خططها في تحقيق بعض الاهداف الطموحة، كربط جميع المدارس في شبكة واحدة وذلك بالتزامن مع تدريب طاقم التدريس على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وغيرت مناهج التعليم بما يتلائم مع الطفرة الرقمية الجديدة، بحيث تضمن دراسة تكنولوجيا المعلومات في المقررات التعليمية واصبح الزمن المخصص لها 30% من اجمالي زمن المناهج الدراسية(حسين؛ مريم خالص، الحكومة الإلكترونية، 2013، ص452)-(أبومهارة؛ محمد عثمان، مقومات ومعوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية، 2012، ص7)

3- تجربة المملكة العربية السعودية في مجال الحكومة الإلكترونية: لقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بتنمية الوعي الحاسوبي في المجتمع فلقد بدأ إدخال الانترنت منذ عام 1417هـ، وأصبح المجتمع السعودي يتطلع لان يصبح مجتمعا حاسوبيا متفاعلا مع تطورات العصر خصوصا في نطاق الفئات المتعلمة التي تمثل الشريحة الكبرى من السكان. إن البنية التحتية المتوفرة في المملكة قادرة على إنجاح التحول الحالي للحكومة الإلكترونية، فبالإضافة إلى ارتفاع معدلات استخدام الحاسب الآلي في أعمال المؤسسات العامة والخاصة، فان انتشار التعليم، وتوفر الدعم السياسي والمالي تعتبر من العوامل المهمة لكفاءة الحكومة الإلكترونية.

لقد تم إنشاء برنامج التعاملات الحكومية الإلكترونية (يسر)، الذي يقصد به الاستخدام التكاملية الفعال لتقنية المعلومات والاتصالات، بهدف تسهيل التعاملات داخل الجهات الحكومية أو ربطها بالأفراد أو قطاع الأعمال. يعد هذا البرنامج من المشاريع التطويرية التي تبنتها الدولة، بهدف رفع

إنتاجية وكفاءة القطاع العام وتقديم الخدمات الحكومية بشكل أفضل مع توفير المعلومات بالوقت والدقة المناسبة.

على الرغم من تعدد متطلبات الحكومة الإلكترونية، إلا أن حكومة المملكة استطاعت التعامل بجدية معها، حيث عملت على إحداث تغييرات هيكلية في أداء بعض الأجهزة الإدارية، وتوفير بنية تحتية جيدة للاتصالات والمعلومات، مما جعلها تمتلك بيئة مناسبة للأعمال الإلكترونية بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى وأصبح ترتيب المملكة هو 70 من حيث جاهزية التعاملات الإلكترونية الحكومية. إن هذا الدعم يتمثل أيضاً في مبادرات مفيدة مثل تمكين مليون عائلة سعودية من الحصول على حواسيب آلية بطريقة ميسرة من أجل رفع نسبة الكوادر البشرية المدربة، ونشر استخدام الحكومة الإلكترونية في المجتمع السعودي (بنت عبد الرحمن؛ أمل، تجربة الحكومة الإلكترونية في السعودية، إبريل 2010م) - (القليب؛ انتصار، الحكومة الإلكترونية مدخل إلى التجارة الإلكترونية، 2007).

4- تجربة دولة قطر في مجال الحكومة الإلكترونية: بدأت الحكومة الإلكترونية في قطر نشاطها في 2000 وتم إنشاء لجنة لإختيار خدمة حكومية ليتم تطبيقها إلكترونياً ، ويتم ذلك في إطار تعاون بين أربع جهات (وزارة الخارجية وبنك قطر الوطني والمصرف المركزي والبريد العام القطري) ويقوم مبدأ الخدمة على دخول المستخدم على الموقع وقد نجح هذا المشروع وأصبح حافز للاستمرار، وتم اختيار الخدمات بناء على بعض العوامل أهمها : مدى تأثير هذه الخدمة على المجتمع ، وعدد المعاملات التي يتم تداولها للخدمة إلكترونياً، ومدى جاهزية الجهة المقدمة للخدمة . وكانت الخدمات التي يمكن تقديمها هي : خدمات المرور (رخص القيادة والمخالفات المرورية تسجيل المركبات)، وخدمات التأشيرة (تأشيرة الدخول ، تأشيرات سياحية ، تأشيرات العمل) (فلاق محمد ، رضوان انساعد ، الإدارة الإلكترونية مفهوماً ومتطلبات تطبيقها"، ص 13).

لقد أكدت التجارب والدراسات على أهمية تقنية المعلومات والاتصالات في العصر الحاضر وبأنها من أهم دعائم وأسس تطور وتقدم الدول، ولها أثرها في تحديد مكانة الدولة وترتيبها بين الأمم في كافة المجالات الثقافية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية. لذا تزايد اهتمام الحكومات بهذه التقنية، وتم وضع خططاً وطنية لتطويرها واستثمارها على أكمل وجه، وذلك من خلال إرساء مفهوم الحكومة الإلكترونية. ففي بعض الدول، ارتفع الإنفاق على بناء مراكز لتقديم خدمة الحكومة الإلكترونية، ناهيك عن أن الإنفاق على مثل هذه المشروعات أصبح يجد تأييداً كبيراً لدى الدوائر السياسية في أغلب دول العالم للتغلب على مشكلات البيروقراطية والمركزية، وتأخر الخدمات وطوابير الانتظار.

المطلب الثاني

دور الحكومة الإلكترونية في ليبيا لدعم الاقتصاد الرقمي

أن خلق البيئة التشريعية والتمكينية للحكومة الإلكترونية يحتاج إلى عدة الخطوات الأساسية المتمثلة باستكمال البيئة التشريعية وتطوير البيئة التمكينية الداعمة للحكومة الإلكترونية، فيما تحوّل التوجه اليوم إلى مرحلة جديدة تتسم بالتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات، وأن الهدف الأساسي لتنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية ومتابعة ما وصلت إليه كل جهة، إذ يتوقف تنفيذ المشروع على مقدار التبني الحكومي له، أن معظم التشريعات النازمة للعمل لا بد أن يتم إصدارها، ستكون دراستنا في هذا المطلب عن متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية، تم تناول التنظيم القانوني للحكومة الإلكترونية في ليبيا لدعم الاقتصاد الرقمي، ونظرة مستقبلية للحكومة الإلكترونية في ليبيا لدعم الاقتصاد الرقمي.

أولاً- متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية:

تعد عملية التغيير إلى الحكومة الإلكترونية عملية شاملة ومتشابكة، إذ تحتاج عدة متطلبات أساسية تشكل قاعدة التي يجب البدء بها بغية توفير الحد المناسب فيها، ليتمكن بعد ذلك البدء في مرحلة التحول نحو تطبيقات الحكومة الإلكترونية، وإخراجها إلى حيز الوقع العملي ومن هذه المتطلبات تقنية وتنظيمية وإدارية وقانونية وبشرية، وفي حالة عدم مواكبة التشريعات والنظم الإدارية للمستجدات وضعف الوعي العام بأهمية ومزايا تطبيقات الحكومة الإلكترونية. (حسن؛ إيمان مرعي - القصيمي؛ محمد مصطفى، متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في المنظمات العراقية، 2013، ص16)

الأمر الذي يتطلب العمل الجاد في محاور عديدة ترتبط بالبنية التحتية والكوادر البشرية والتطبيقات والخدمات الإلكترونية، بالإضافة إلى تطوير القوانين والتشريعات لخلق مناخ ملائم للاستثمار والأعمال في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات. كما أن التعاون والتفاعل وتبادل الخبرات على المستوى العالمي يساعد أيضاً على تطوير بنية مجتمع المعلومات ورفعها إلى مستويات عالية ويساهم ذلك في إطلاق صناعة مدنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات .

لكننا نركز هنا على أهم متطلبات أهتم بها الخبراء في هذا الحقل، و يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الإلكترونية. ولتبيان أهمية هذا المطلب نضرب المثال بشأن محتوى الحكومة الإلكترونية، إذ يجب على الحكومات أن تقوم بتوفير كافة المعلومات اللازمة لمواطنيها عبر الانترنت. حيث يجب أن تتواجد سياسة يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة عبر الانترنت. وباختصار، كلما ظهرت وثيقة حكومية جديدة أو معلومات جديدة يجب وضعها مباشرة على الانترنت. وفي هذا الإطار فإن أكبر مشكلة تواجهنا هي مشاكل التوثيق القائمة في الحياة الواقعية، إذ ليس ثمة نظام توثيق فاعل يضع كافة وثائق العمل الحكومي في موضعها الصحيح في الوقت المطلوب، فإذا ما كان هذا واقع العمل

الحقيقي فإنه من الخطورة بمكان الاتجاه لبناء الحكومة الإلكترونية قبل إنهاء المشكلة القائمة في الواقع غير الإلكتروني.

2- توفير البنى والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات، فبناء المجتمعات يتطلب إنشاء وسيط تفاعلي على الانترنت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية بينها وبين المواطنين وبينها وبين مزودها. بحيث يتم توفير المعلومات بشكل مباشر عن حالة أية عملية تجارية تم تأديتها في وقت سابق، إضافة إلى استخدام مؤتمرات الفيديو لتسهيل الاتصال بين المواطن والموظف الحكومي و بذلك يتم ربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة للحصول على الخدمات الحكومية بأنواعها بشكل آلي ومؤتمت، إضافة إلى إنجاز الحكومة ذاتها مختلف أنشطتها باعتماد شبكات الاتصال والمعلومات لخفض الكلف وتحسين الأداء وسرعة الانجاز وفعالية التنفيذ. هذا ومن الممكن أن تجني الحكومات الإلكترونية عوائد مهمة، وتوفر معلومات وخدمات أفضل في مجال التعاملات بين الحكومات والمواطنين وبين الحكومات وقطاع الأعمال وبين الدوائر الحكومية ذاتها. وإن مفهوم الحكومة الإلكترونية يجب أن يعكس سعي الحكومات إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل مع بعضه البعض عبر شبكة الانترنت، والحكومات الإلكترونية ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها وذلك على نطاق لم نشهده منذ بداية العصر الصناعي.

3- حل جميع المشكلات الخاصة بقانونية التبادلات التجارية وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية، ذلك لأن جميع المبادلات التي تتعامل بالنقود يجب وضعها على الانترنت، مثل إمكانية دفع الفواتير والرسوم الحكومية المختلفة مباشرة عبر الانترنت وحل الإشكالات التي تتصل بوسائل الدفع وقانونيتها ومدى قبول القانون للدفع الإلكتروني كبديل عن الدفع النقدي. بالإضافة إلى حماية أمن المراسلات الإلكترونية و احترام الخصوصية وصياغة قانون المساءلة الجنائية للصوص الانترنت والعابثين بأمن المعلومات، وهذا يعني أن الحكومة الإلكترونية تتطلب الوقوف على كافة تشريعات النظام القانوني القائم وهي لا تحتل أن يشرع لها بقالب تشريعي جاهز قد يكون مناسباً في بيئة مغايرة وغير مناسب في البيئة المحلية، لذا فإن النظام القانوني للحكومة الإلكترونية يستدعي أن نجر مسحاً تشريعياً لتوطيد ركائز نظام قانوني فعال يعمل في ميدان الإدارة الحكومية والتعاقدات الحكومية. وإذا ما ربطنا التحدي القانوني بعناصر النجاح في بناء الحكومة الإلكترونية، فإن العناصر الحاسمة لضمان بناء حكومة إلكترونية حقيقية وفاعلة يتم بوضع خطة تنطوي على عناصر النجاح، وذلك بأن تكون الرؤية واضحة، وأن تحدد الأهداف على نحو قابل للتطبيق، وأن تخضع كافة المراحل للإشراف القيادي والمتابعة وأن تحفز الخطة فرص المشاركة والاستثمار، وأن تعامل كافة المراحل بالواقعية والشفافية، وأن تعتمد

إستراتيجية المراجعة والتحليل اللاحق لما أنجز وما تبقى دون إنجاز، حتى نضمن توفر عنصر التطور المطلوب (حجازي؛ عبدالفتاح، الحكومة الإلكترونية ونظمها القانونية، 2004، ص50).

ثانياً - التنظيم القانوني لتطبيق الحكومة الإلكترونية في ليبيا لدعم الاقتصاد الرقمي:

سعت ليبيا للتوجه نحو تطبيق حكومة إلكترونية اتخذت مجموعة من الاجراءات التي تسهل عليها العملية وتهيئة البنية التحتية لإرساء حكومة إلكترونية ومن بين هذه الإجراءات ما نصت عليه المادة (18) من قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2012 ميلادي باعتماد الهيكل التنظيمي وتنظيم الجهاز الإداري بإنشاء مكتب الحكومة الإلكترونية ويختص بما يلي ((.....11- اقتراح الأسس والضوابط اللازمة التي تترتب عليها تفعيل الحكومة الإلكترونية بكل الوحدات الحكومية.....)) كما نظمت كلية التقنية الإلكترونية بني وليد مؤتمر دولي حول الحكومة الإلكترونية تحت رعاية وزارة التعليم أنعقد هذا المؤتمر في مدينة طرابلس بتاريخ 14-15/7/2012م ، بناءً على توصياته إصدار مجلس الوزراء قرار رقم (663) لسنة 2013م ، بإنشاء مركز الإمتياز للحكومة والخدمات الإلكترونية .

كما صدر قرار من مجلس الوزراء بليبيا تحت رقم 313 لسنة 2012م، بشأن إنشاء مشروع شبكة ليبيا للتجارة، رؤيتها أن تكون شبكة إلكترونية فعالة ومتميزة محلياً وأقليمياً لتيسير المعاملات التجارية وتعزيز الخدمات الإلكترونية في مجال الاقتصاد والأعمال . ورسالتها تسهيل وتطوير معاملات التجارة وفق المعايير الدولية، وتهيئة البيئة الملائمة لتوطين التقنيات الإلكترونية الحديثة وبناء القدرات الوطنية في مجال التجارة والإقتصاد الرقمي. (موقع شبكة ليبيا للتجارة على الانترنت - <http://www.ltnet.ly>، تاريخ الدخول 2020/7/2م)

من خلال اللجنة المشكلة بموجب قرار اللجنة العليا لمشروع شبكة ليبيا للتجارة رقم (2) لسنة 2013م، تم إعداد مسودة مشروع قانون المعاملات الإلكترونية الليبي ولكن لم تأخذ النور حتى الآن. لقد نظمت الهيئة العامة للمعلومات ورشة عمل خلال يومي 13- 14 ابريل 2014م بطرابلس، تناولت فيه موضوع مهم جداً للمرحلة الجديدة لليبيا، (مشروع التشريعات) لمناقشة مسودتي قانون المعاملات الإلكترونية، وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية تحت شعار (من أجل تجهيز بيئة تشريعية عصرية)، بمشاركة خبراء ومختصين من ليبيا وبعض الدول العربية كالأردن، تونس، لبنان، المغرب، وعدد من المنظمات الدولية من بينها منظمة (الأسكوا)، واستعرض المشاركون في فعاليات هذه الورشة، العديد من ورقات العمل التي تناولت قانون المعاملات الإلكترونية، وأهمية التشريعات المتعلقة بالفضاء الواسع للإنترنت، والجوانب القانونية للحماية الإلكترونية للمعلومات والبيانات. كما ناقش الورشة التي تنظم بالتعاون مع شبكة ليبيا للتجارة والهيئة الوطنية والأمن وسلامة المعلومات - الإطار العام للمبادلات الإلكترونية، وتجربة الشبكات المؤحد بتونس الشقيقة - والأطر الفنية والقانونية لتنظيم

التجارة الدولية الإلكترونية ، ومن أهداف الورشة نشر التوعية المعلوماتية، والاستفادة من الخبرات بالمنطقة العربية، وتطوير فهم المشاركين بأهمية تطوير القدرات المحلية، وتعزيز البيئة التشريعية الوطنية، بالإضافة إلى استعراض نماذج لأفضل الممارسات والتقنيات والحلول والأطر القانونية. باعتبار هناك ثورة في مجال المعلوماتية، لوضع لوائح وتشريعات تنظم التعامل بين التقنية والإنسان، كي لا يتم استغلال المواطن بطرق بشعة، خاصة في ظل وجود الجرائم الإلكترونية، وتسعى ليبيا لتنظيم المعاملات الإلكترونية، وإعطائها الصبغة القانونية في التعامل، والاستفادة من الخبراء العرب في هذا المجال. (موقع الهيئة العامة للمعلومات على الانترنت <https://www.slideshare.net>، تاريخ الدخول 2020/7/3م)

من المهم أن تكون هناك نظرة استراتيجية في تحديد المبادرات الرقمية وتحديد أولوياتها التي يمكن أن تعطىها بداية قوية في عالم يتزايد فيه التنافس الرقمي، بهذا يعتمد نجاح الحكومة الإلكترونية على مدى جاهزية القطاعات الحكومية لتقديم الخدمات إلكترونياً، ويتأتى ذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لذلك من خلال تحديث قطاعات الدولة وتدعيمها بأحدث ما توصلت إليه تقنيات الاتصالات والمعلومات للمساعدة في تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً.

إن تطبيق الحكومة الإلكترونية وتقديم الخدمات المرفقية عبر الانترنت يحتاج إلى تشريعات تحكمها وتقدم لها التنظيم القانوني المناسب الذي يكفل تحقيقها لأهدافها على أفضل وجه ممكن، وبما يضمن أمن وسرية المعلومات، وذلك من خلال استحداث التشريعات اللازمة أو تعديل التشريعات القائمة التي تتعارض مع هذا النهج الجديد في العمل. ونظراً لحدثة العمل بهذا النظام يحسن الاستهداء بتشريعات الدول ذات السبق في هذا المجال، ومع وضع ظروف كل بلد في الحسبان، كما ينبغي النظر بعين الاعتبار والدراسة إلى القانون الذي أصدرته الأمم المتحدة بخصوص الحكومة الإلكترونية واتخذته بعض الدول نموذجاً لقانونها (غنيم، أحمد، 2004، ص 349).

وقد أدركت بعض الدول أهمية الحكومة الإلكترونية فأصدرت تشريعات متعددة لتحقيقها وجعل تحول من الحكومة التقليدية إليها أمراً إجبارياً وليس اختيارياً إن شاءت الحكومة أنجزته وأن شاءت عزفت عنه. وحددت بعض الدول مدة معينة كحد أقصى لتحقيق ذلك، فجعلته بريطانيا على سبيل المثال خمس سنوات وجعلته إمارة دبي سنة ونصف، واتبعت دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية نهجاً مغايراً للسعي إلى الحكومة الإلكترونية دون إجبار صريح أو موعد محدد. وذلك باستخدام التشريع لتشجيع المعاملات الإلكترونية. (الحلو؛ ماجد، الحكومة الإلكترونية والمرافق العامة، ص 7).

رغم الجهود المبذولة في ليبيا ولكن لن تأخذ النور إلى الآن بهذا تحتاج إلى مسح تشريعي شامل للقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات لمعرفة مواكبتها لإجراءات الحومة الإلكترونية أو تناقضها معها، حتى يتم إعطاء صبغة قانونية للأعمال الإلكترونية وتحديد النشاطات الايجابية والسلبية منها،

والعقوبات المفروضة عليها، وتحديد الأمن الوثائقي ومتطلباته بما يحافظ على سرية العمل الإلكتروني وخصوصيته.

وعلى الرغم مما سبق نرى أن الإجماع لا يزال واسعاً على أن مبادرات الحكومة الإلكترونية قادرة على تحقيق الأهداف.

ثالثاً: نظرة مستقبلية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في ليبيا :

يواجه الاقتصاد الرقمي بعض التحديات والصعوبات التي تعيق من مسيرة تقدمه كثيراً، وخاصةً في وطننا العربي، ومن ضمن أشهر هذه التحديات وأهمها هو الملكية الفكرية، والتي تتعرض للانتهاك في بعض الأحيان، وهذا بالطبع ما لا يقبله المطورين أو الأشخاص المشاركين في الاقتصاد، ولا ننسى كذلك عمليات الاختراق التي تحدث بين الحين والآخر، فمن الممكن أن يخسر الأشخاص عشرات الآلاف من المبالغ المالية بسببها، لذلك تحاول حكومات الدول بأقصى جهدها أن تحمي حقوق المطورين والعاملين بهذا النوع الهام، ولدنيا أيضاً في الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الرقمي هو عدم وجود نظام يحكمه ويشرع القوانين اللازمة له، وهذا بالطبع كي يزدهر ويتمكن من تحقيق أهدافه المحددة مسبقاً.

ضروري تسعى ليبيا إلى تهيئة البيئة التشريعية ودعم البنية التحتية لتوفير المناخ الملائم للاقتصاد الرقمي وتطبيقه في جميع مجالات الاقتصاد القومي لجذب الكثير من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، كما يعد التحول إلى الاقتصاد الرقمي أحد البنود المهمة في رؤية ليبيا الجديدة، يمكن تصنيف العوائق الرئيسية أمام تطبيق الحكومة الإلكترونية عربياً ومن ضمنها ليبيا وهي:

- نقص المؤهلات وهذا يفتقد عدد كبير من العاملين في القطاعات الحكومية في ليبيا للمعرفة التي تتطلبها عملية التحول إلى الحكومة الإلكترونية، ويتبدى ذلك على شكل مقاومة قوية للتغيير تقف حائلاً أمام نشر هذه المعرفة، يؤازرها عامل هجرة الخبرات من القطاع العام لفائدة القطاع الخاص، أو إلى خارج البلدان العربية؛ وهو ما يفاقم هذا النقص.

- الفجوة الرقمية حيث تعاني العديد من المجتمعات العربية من ضعف معدلات استخدام الإنترنت والحاسوب الشخصي، كون تفتقر معظم المؤسسات الحكومية في الدول العربية إلى البنية التحتية الملائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. علاوة على أن هذه الحكومات لم تتجح في تحقيق نوع من مكاملة البنى التحتية بين مختلف دوائرها لتمكينها من تحقيق انسيابية في تبادل المعلومات، بما يزيد من فعاليتها وجدواها.

- استراتيجيات التطوير والتنمية لم تأخذ معظم مبادرات الحكومة الإلكترونية العربية موقعها المناسب ضمن خطة التطوير والإصلاح الأشمل على مستوى الحكومة عامةً في دول عربية عديدة، حيث

تعجلت هذه الدول في إقرار استراتيجيات الحكومة الإلكترونية من فترة، واضطرت إلى تعديل هذه الاستراتيجيات أكثر من مرة.

- الإطار القانوني لا يزال استبدال الوثائق الورقية المعتمدة قانونياً لمصلحة نظيراتها الإلكترونية، مثل الدفع الإلكتروني والتوقيع الرقمي.. وغيرها، في مراحلها الأولى بالنسبة للعديد من الدول العربية، وقد أعاق غياب إطار قانوني ناضج وملائم لهذا النوع من المعاملات تطبيق العديد من الخدمات الإلكترونية الحكومية، ومشكلة «شهادات المنشأ» .

- عدم الاستقرار الحكومي يُنظر إلى الحكومة الإلكترونية في بعض الدول العربية على أنها مجرد جزء تكميلي للقطاع العام وليس عنصراً أساسياً لإعادة صياغة وتشكيل المؤسسات الحكومية. بل وتعتبر بعض الحكومات الحكومة الإلكترونية أداة تجميلية لتخفيف بعض الضغوط الخارجية المطالبة بالإصلاح والتحديث، وهي نظرة تهميشية تضع الحكومة الإلكترونية في أعلى قائمة المشروعات الحكومية التي يتم التضحية بها إذا ما حدثت أي اضطرابات.

ويعتبر التحول في ثقافة المؤسسة وبيئة العمل وتطويرها أيضاً من العوامل المهمة لتحقيق النجاح في برنامج التحول الرقمي، لذلك لا بد من المهم التركيز على إدارة التغيير والعمل عليه في المراحل الأولى من برنامج التحول، وتمس إدارة التغيير بيئة العمل، وأصحاب المصلحة من تنفيذ البرنامج كالموظفين والمستخدمين الداخليين، القطاع الخاص والحكومي ممن سيتم التعامل معهم، والجمهور أو المستفيد النهائي من الخدمات المقدمة من المؤسسة، لذلك لا بد من وضع خطة واضحة للتوعية ولترسيخ المفاهيم واهداف برنامج التحول لكافة المستويات داخل المؤسسة، والعمل معهم في كافة مراحل تنفيذ برامج التحول وضمان تواجدهم ومشاركتهم والاعتماد عليهم وتدريبهم وتجهيزهم على آليات العمل الجديدة كنتاج لبرنامج التحول وبشكل دوري.

كما ان تحفيز بيئة العمل وتشجيع المشاركة وعلى كافة مستويات المؤسسة سيسهم بشكل إيجابي على تنفيذ البرنامج، ولا بد من توعية العملاء والجمهور ومن خلال خطة تسويقية ومن خلال كافة قنوات الإتصال المختلفة ووسائل التواصل الإجتماعي بالتغييرات الايجابية وبالتحسينات التي تمس الجمهور والتي قد تكون على سبيل المثال من خلال الخدمات الإلكترونية الجديدة التي تم تطبيقها ونشر التوعية حول كيفية استخدامها، كذلك يجب قياس ردود الأفعال لدى العملاء المستخدمين والجمهور بشكل مستمر ومدى القبول والرضى من هذا التحول وكذلك مدى الإستفادة منه.

الخاتمة:

يمكننا في ضوء ما تقدم القول بأن الحكومة الإلكترونية من حيث مفهومها، هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها أو فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد. ما تعتبر في

نمطها الحالي لم تصل بعد إلى صيغة المنظومة الكاملة وهي مازالت تفتقر إلى التطوير الكبير في كثير من جوانبها، كونها ليست فقط تحويل نظام الخدمة والعمل إلى نظام إلكتروني، بل هي منظومة معقدة ومنتشبكة وتحتاج لدراسات معمقة وواعية لكافة عناصرها قبل التحول الكامل لأتمتة جميع الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير هذه المنظومة يمكن أن ينشأ عنه بعض السلبيات التي يجب التعامل معها بحذر شديد، حيث أن التحول من حكومة تقليدية إلى حكومة إلكترونية مع غزو معلوماتي جديد يمثل تحدٍ كبير أمام الحكومات القائمة.

لقد أثبتت الدراسات والتجارب على أن تقنية المعلومات والاتصالات تستطيع أن توفر للإنسان خدمات كثيرة لم يكن يعهدها من قبل، ولهذا فإن معظم الدول دأبت على توظيف هذه التقنية ووضع الخطط الإستراتيجية لتطويرها واستثمارها في جميع المجالات وذلك من خلال إرساء مفهوم الحكومة الإلكترونية. ولذا فإننا نقدم التوصيات التالية:

- 1- العمل على أسراع القوانين التي تنظم مشروع الحكومة الإلكترونية في جميع المجالات، مع إصدار التعديلات التشريعية التي تسمع تبسيط الاجراءات المعاملات.
- 2- الاستفادة من تجارب الدول في الاطر التشريعي التي سبق لليبيا، وكذلك تفعيل ومراجعة مشروع قانون المعاملات الالكترونية الليبي وعرضه على بيوت الخبرة كالجامعات.
- 3- ضرورة العمل على تفهم المكونات المختلفة لمنظومة الحكومة الإلكترونية وكذلك التعرف على متطلبات كل مكون منها بهدف تفعيل الإيجابيات والحد من السلبيات في إطار التحول إلى نمط الحكومة الإلكترونية .
- 4- القضاء على مشكلة الأمية الحاسوبية ونشر الثقافة المعلوماتية في ليبيا، وذلك قبل تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية.
- 5- القيام بتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التحول إلى نمط الحكومة الإلكترونية لتخفيف العبء عن كاهل الحكومات، وكذلك توفير العمالة المدربة في مجالال معلوماتية، ورفع مستوى قدرة الجمهور إلى التعامل مع هذه التقنيات الجديدة.
- 6- تنظيم ورش عمل وندوات مكونة لجميع القطاعات الحكومية، وذلك لتحليل البنية التحتية الحالية والمطلوبة لكل القطاعات الحكومية مع إيجاد بنية موحدة للحكومة الإلكترونية، مع توحيد قواعد البيانات والبرامج والتطبيقات المشتركة والمتشابهة بين القطاعات الحكومية، وتوفير كادر فني خاص بالاتصالات وتقنية المعلومات.
- 7- الدعم المالي المناسب لتغطية كافة التكاليف التقنية والبرمجية في القطاعات الحكومية

المراجع:

أولاً: الكتب والمجلات والرسائل العلمية:

- أمل بنت عبد الرحمن ، تجربة الحكومة الالكترونية في السعودية، مجلة قسم الاقتصاد - جامعة الملك سعود، العدد 15266، 11 ابريل 2010م.
- انتصار القليب، الحكومة الالكترونية مدخل الى التجارة الإلكترونية، مقدم الى مؤتمر الاتجاهات المعاصرة لإدارة الحكومية ، فلسطين - جامعة نابلس (2007-12-26)
- إيمان مرعي حسن؛ محمد مصطفى القصيمي ، متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في المنظمات العراقية - دراسة استطلاعية لآراء القيادات الإدارية في مديرية بلدية الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد (113) المجلد (35)، 2013 ، بغداد.
- إيهاب علي النواب، الحكومات الإلكترونية وحتمية التحول الرقمي، مقالات اقتصادية، شبكة النبا المعلوماتية، 2018/11/6 م .
- بشير علي باز ، دور الحكومة الإلكترونية في صياغة القرار الإداري، دار الكتب القانونية، مصر، المحلة الكبرى، 2009.
- خليل الساعدي؛ خليل، مشكلات التعاقد عبر شبكة الانترنت، طبعة مكتبة السنهوري، 2011.
- زكي ايمان عبد المحسن ، الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات ، مصر ، 2009.
- سعد غالب ياسين، ادارة الإلكترونية، دار الباروني العلمية للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن، 2010.
- طلال بن عبدالله حسين الشريف، الحكومة الإلكترونية، بدون دار نشر، القاهرة ، 2011.
- عبدالفتاح حجازي، الحكومة الالكترونية ونظمها القانونية، دار الفكر للنشر، مصر، 2004 .
- علي محمد عبدالعزيز درويش، تطبيقات الحكومة الإلكترونية - دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي، رسالة ماجستير ، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2005.
- محمد عثمان الفيتوري أبو مهارة، مقومات ومعوقات تطبيق الحكومة الإلكترونية، بحث مقدم عن التجارب العربية والعالمية، قسم التجارة الالكترونية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بني وليد، ليبيا، 2012م.
- محمد فلاق ، رضوان انساعد ، الادارة الالكترونية مفهومها ومتطلبات تطبيقها” ، ملتقى دولي حول “متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر ” جامعة سعد دحلب البلدية.

- مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص ، 2013.

ثانياً:المواقع الإلكترونية :

- موقع الهيئة العامة للمعلومات على الانترنت <https://www.slideshare.net>

- موقع شبكة ليبيا للتجارة على الانترنت - <http://www.ltnet.ly>

ثالثاً/ التشريعات:

- قانون رقم (23) لسنة 2010م، بشأن النشاط الاقتصادي بليبيا.

- قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2012 ميلادي باعتماد الهيكل التنظيمي وتنظيم الجهاز الإداري لمجلس الوزراء.

- قرار مجلس الوزراء رقم 313 لسنة 2012م بشأن إنشاء مشروع شبكة ليبيا للتجارة.

- قرار مجلس الوزراء رقم (663) لسنة 2013 م ، بإنشاء مركز الإمتياز للحكومة والخدمات الإلكترونية .

- مسودة مشروع قانون المعاملات الالكترونية الليبي 2014/2013م